

Distr.: General
17 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

لعام ٢٠١٥

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يجيل طيه موجز دراسة الحالة الاقتصادية

والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010615 010615 15-06095 X (A)



موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥

موجز

يعتبر عام ٢٠١٥ عاماً مفصلياً في صنع السياسة على الصعيد العالمي. فهو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن من المتوقع أن يشهد، في أيلول/سبتمبر، اعتماد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة لتكون إطاراً لسياسات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظراً لهذه الجوانب، فإن الوقت موات الآن لتقييم مدى نجاح منطقة آسيا والمحيط الهادئ في جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً واستدامة. ولذا فإن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥ تتضمن عرضاً لأداء النمو الاقتصادي في المنطقة وتبرز التحديات التي تواجهها وتقدم تحليلات عما إذا كان جميع السكان قد استفادوا من النمو.

ومن المتوقع لمعدل نمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية في المنطقة أن يرتفع ارتفاعاً طفيفاً خلال عام ٢٠١٥. ويرتبط هذا التوقع في المقام الأول بعوامل داخلية وعوامل من ضمن المنطقة، أكثر من ارتباطه بعوامل خارجية عنها. فعلى الرغم من التحسن الطفيف في التوقعات الاقتصادية للمنطقة فإن النمو الاقتصادي ليس من الارتفاع على الدرجة التي كان من الممكن أن يصلها أو التي حققها في الماضي. إمكانات النمو في الاقتصادات النامية في المنطقة مكبوحة بأوجه الضعف الهيكلي، من قبيل نواقص الهياكل الأساسية والاعتماد المفرط على السلع الأساسية في بعض تلك الاقتصادات. أما هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي فهي مجرد قيد إضافي لا يساعد إمكانات النمو. والأهم من ذلك هو الشاغل المتمثل في أن فوائد النمو الاقتصادي لم يتقاسمها الجميع على قدم المساواة؛ أي أن هذه الفوائد لم تكن شاملة بما فيه الكفاية. فقد ارتفع معدل عدم المساواة في الدخل وكذلك في الفرص بين مختلف المناطق الجغرافية وشرائح المجتمع، من قبيل المناطق الريفية والحضرية وبين النساء والرجال.

وعلى ضوء هذه التحديات، نشأ عدد من الاعتبارات الخاصة بالسياسة العامة، يتمثل أحدها في الحاجة إلى وضع سياسة تمكينية وإقامة بيئة مؤسسية لدعم تدفق التمويل المتكرر والمنصف لتنفيذ خطة طموحة للتنمية المستدامة. ويتمثل اعتبار آخر في الحاجة إلى تدابير احترازية كلية تخضع لتفكير متعمق بغية إدارة تقلبات رأس المال، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويوفر قاعدة للنمو الشامل قادرة على الصمود. ومن المحتم على الاقتصادات التي

تعتمد على السلع الأساسية أن تأخذ بالتنوع لتشمل قطاعات أخرى، وهذه الحتمية هي الاعتبار الثالث الذي يخضع للبحث. أما الاعتبار الرابع الذي يُناقش فهو بعض التدابير الابتكارية التي يمكن أن تتخذها اقتصادات المنطقة لتحسين التعامل مع تغير المناخ، ولاسيما في البلدان المدارية قبيل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في باريس.

ويبحث الفصل المواضيع من دراسة عام ٢٠١٥ في درجة شمول النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي سياق ذلك، يسلم هذا الفصل بأن الشمولية مفهوم متعدد الأبعاد يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ويجد التحليل أن النمو كان أكثر شمولاً على المستوى القطري. ومع ذلك، هناك اختلافات كبرى في الشمولية داخل البلدان بين الجنسين وبين القطاعات الريفية والحضرية. ومما يثير القلق بشكل خاص أن أوجه عدم المساواة في الدخل كبيرة وتزداد اتساعاً في كثير من البلدان، حيث يستطيع الأغنياء تأمين الحصول على تعليم وخدمات صحية أفضل، مما يحسن من إمكانية حصولهم على عمل. وإذا لم تعالج أوجه اللامساواة هذه، فإن من الممكن لها أن تستمر بلا نهاية من جيل إلى جيل.

ويتطلب جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً تعزيز دور الدولة الإنمائي. وفي حين أن على الحكومات أن تقيم بيئة تمكينية للقطاع الخاص ليكون محركاً رئيسياً للنمو، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لضمان المساواة في الفرص. وهناك حاجة إلى أن تأخذ البلدان في استثماراتها وجهة إنمائية أقوى، وخصوصاً لضمان مزيد من الحصول، على قدم المساواة، على التعليم والرعاية الصحية وتوفير شبكات أقوى للأمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يجب التوسع في نطاق الخدمات المالية، ولاسيما في المناطق الريفية. ويجب توجيه مزيد من الانتباه إلى رعاية خلق فرص العمل ولاسيما بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورعاية التصنيع في المناطق الريفية.

أولا - مقدمة

١ - يعتبر عام ٢٠١٥ عاماً مفصلياً في صنع السياسة على الصعيد العالمي. فهو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن من المتوقع أن يشهد، في أيلول/سبتمبر، اعتماد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة لتكون إطاراً لسياسات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونظراً لهذه الجوانب، فإن الوقت موات الآن لتقييم مدى نجاح منطقة آسيا والمحيط الهادئ في جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً واستدامة. ولذا فإن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥ تتضمن عرضاً لأداء النمو الاقتصادي في المنطقة وتبرز التحديات التي تواجهها وتقدم تحليلات عما إذا كان جميع السكان قد استفادوا من النمو.

٢ - ومنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، ارتفع الدخل الفردي الحقيقي في الاقتصادات النامية في المنطقة بنسبة الضعفين في المتوسط. وفي بلدان مثل بوتان وفيت نام وكمبوديا، ارتفع ذلك الدخل بنسبة ثلاثة أضعاف، في حين أنه ارتفع في الصين بنسبة سبعة أضعاف منذ عام ١٩٩٠. وأخرج هذا الأداء المثير للإعجاب ملايين الناس من دائرة الفقر المدقع ومكّن المنطقة ككل من أن تحقق، قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، أول غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك فيما يتعلق بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ من الدولارات إلى النصف.

٣ - ومع ذلك، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته المنطقة في بلوغ معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات الفقر تخفيضاً كبيراً، فإن النمو الاقتصادي لم يكن من الارتفاع بمعدل ما كان يمكن أن يصله أو ما كان عليه في الماضي. ومن المنتظر أن تشهد المنطقة زيادة طفيفة في معدل نموها الاقتصادي خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. ويعكس معدل التضخم هذا الاتجاه في النمو الاقتصادي، وهو نمو يدعمه انخفاض أسعار النفط الدولية، ومن المتوقع أن يواصل معدل التضخم انخفاضه وأن يبقى منخفضاً. والأهم من ذلك هو الشاغل المتمثل في أن فوائد النمو الاقتصادي لم يتقاسمها الجميع على قدم المساواة؛ أي أن هذه الفوائد لم تكن شاملة بما فيه الكفاية. فقد ارتفع معدل عدم المساواة في الدخل وكذلك في الفرص بين مختلف المناطق الجغرافية وشرائح المجتمع، من قبيل المناطق الريفية والحضرية وبين النساء والرجال.

٤ - وعلى هذا فإن المسألة الأساسية التي تستكشفها الدراسة لعام ٢٠١٥ هي أنه في حين أن هناك ضرورة إلى تركيز السياسة على النمو الاقتصادي، فإن ذلك بالتأكيد لا يكفي لتحقيق "التنمية". ويجب على صناعات السياسة في المنطقة أن يستوعبوا الجوانب المتعلقة

بالنمو الشامل والتنمية المستدامة في أطر السياسات الداخلية لديهم بغية التمكن من التغلب على التحديات الناشئة. ففي هذا السنة، يُفترض بالبلدان أن تهيئ نفسها لاعتماد الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة وللتكيف معها.

٥ - وينظر القسم الثاني من موجز الدراسة هذا في توقعات الاقتصاد الكلي وأدائه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما يتضمن القسم تحليلات لبعض التحديات التي تواجهها المنطقة، وكذلك مناقشة لبعض خيارات السياسة العامة. ويعكس القسم الثالث تنوع منطقة آسيا والمحيط الهادئ وهو يقدم تحليلاً أكثر تفصيلاً للمشاكل والتحديات الاقتصادية التي يواجهها كل من المناطق الفرعية الخمس، مما يتيح الفرصة للتعلم من مختلف التجارب واعتبارات السياسة العامة. وأخيراً، يقدم القسم الرابع تحليلات أكثر تفصيلاً لمسألة المعدل الفعلي الذي حققه النمو الشامل في المنطقة خلال العقود الأخيرة.

ثانياً - توقعات النمو الاقتصادي والتحديات أمام السياسة العامة

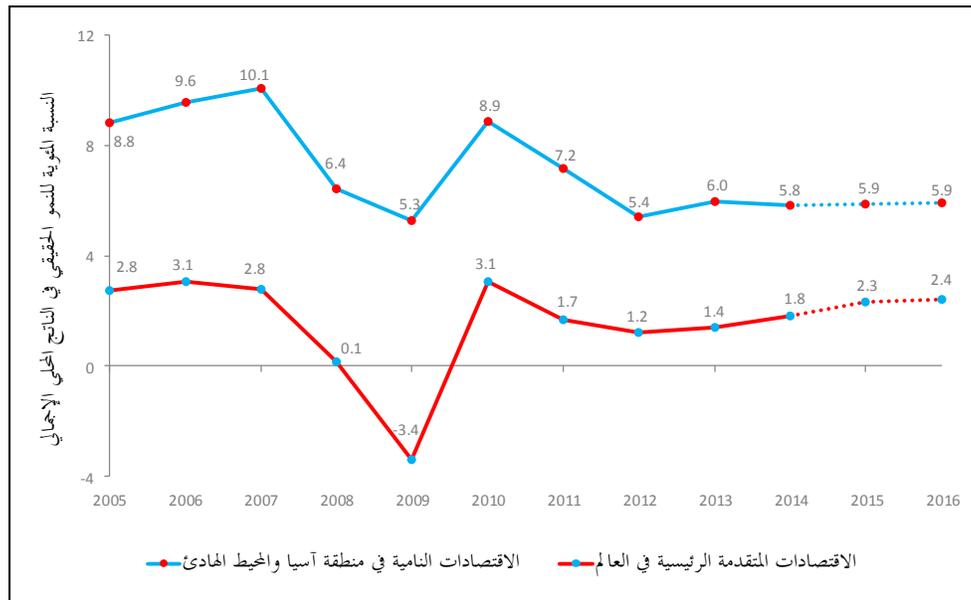
٦ - من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية في المنطقة زيادة طفيفة ليصل إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ بعد أن كان ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. ويرتبط هذا التوقع في المقام الأول بعوامل داخلية وعوامل من ضمن المنطقة، أكثر من ارتباطه بعوامل خارجية عنها. وعلى وجه التحديد فإن المتوقع من دور الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص أن يكون أكثر قوة من الصادرات في تحريك النمو الاقتصادي، فأفاق الصادرات تبقى أقل تفاعلاً. ووفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فإن إمكانات النمو في الاقتصادات النامية في المنطقة مكبوحة بأوجه الضعف الهيكلي، من قبيل عيوب الهياكل الأساسية والاعتماد المفرط على السلع الأساسية في بعض تلك الاقتصادات. أما هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي فهي مجرد قيد إضافي لا يساعد إمكانات النمو.

٧ - ويستند هذا التوقع إلى الاتجاهات الإيجابية المنتظرة في الاقتصادات النامية الأساسية، بما في ذلك إندونيسيا وباكستان-بنغلاديش وتايلاند وجمهورية كوريا والهند. ويضطلع بعض هذه الاقتصادات ببرامج إصلاحية تحت إدارات جديدة، الأمر الذي يُنتظر منه أن يأتي بنتائج إيجابية في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن زيادة النمو الاقتصادي كانت متواضعة في الاقتصادات النامية، فيما عدا في شمال آسيا وآسيا الوسطى، فإن المنطقة ستواصل قيادتها للانتعاش الاقتصادي العالمي، حيث يُنتظر أن يكون النمو في عام ٢٠١٥ أسرع بمرتين ونصف منه في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في العالم (أنظر الشكل الأول). ومع ذلك، فإن الواقع هو أن فارق النمو بين المنطقة والعالم المتقدم آخذ في الانخفاض

بالمقارنة بفترة ما بعد الأزمة عندما كان النمو في المنطقة أسرع بثلاث مرات. ويعود تراجع الفارق إلى تباطؤ في المنطقة وإلى أن الاقتصادات المتقدمة عاودت النمو بمعدلات قريبة من معدلات ما قبل الأزمة.

الشكل الأول

النمو في الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في العالم



المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استناداً إلى مصادر وطنية وإلى بيانات CEIC. متوفرة في www.ceicdata.com (دخول الموقع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥)؛ وتستند توقعات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في العالم إلى قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لدى صندوق النقد الدولي.

(أ) تضم الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٣٧ بلداً، فيما عدا شمال آسيا وآسيا الوسطى. وتعكس السلسلة التقديرات المنقحة للناتج المحلي الإجمالي النمو في الهند ابتداءً من عام ٢٠١٢. وتنطوي التقديرات المنقحة على تغيير سنة الأساس من ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٠١١-٢٠١٢ وكذلك استخدام منهجيات محسنة. وينبغي ممارسة الحذر في مقارنة معدلات النمو بين السلسلة السابقة والسلسلة المنقحة.

(ب) تضم الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في العالم ٣٧ بلداً، بما فيها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية و ١٩ بلداً من بلدان منطقة اليورو.

٨ - وتوقعات التضخم أفضل من توقعات النمو الاقتصادي. فمن المتوقع أن ينخفض التضخم بشكل ملحوظ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ بعد أن كان ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. والعامل الأساسي الذي يحرك هذا الاتجاه هو انخفاض أسعار النفط الدولية وهبوط ضغط الطلب في الاقتصادات التي يقودها التصدير. وإضافة إلى التأثير إيجابياً على التضخم، فقد سمح الانخفاض الكبير في أسعار النفط الدولية بإجراء إصلاح كبير في مجال إعانات دعم الوقود. وبدوره، أفرج ذلك عن موارد خارجة عن الميزانيات يمكن استخدامها بفعالية في دعم الاستثمار في الهياكل الأساسية وفي تدابير النمو الشامل. على أن الحكومات مدعوة إلى مواصلة التركيز على إصلاحات السياسات الضريبية بغية تعزيز المالية العامة. ولهذا أهميته لضمان استقرار الاقتصاد الكلي ولتوليد موارد كافية لإغراض الإنفاق على التنمية.

٩ - وشجع التضخم المنخفض سلسلة من تخفيضات معدل الفائدة في كثير من اقتصادات المنطقة، مما يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي العام. على أن اعتبارات السياسة العامة يتمثل في إمكانية توقع حدوث تقلبات كبيرة في تدفقات رأس المال ومعدلات الفائدة في المنطقة، نظراً للتطورات المتصلة بالسياسة النقدية في الاقتصادات الرئيسية من قبيل اليابان وبلدان منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن لهذه التقلبات أن تحدث تخلصاً كبيراً على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي وعلى المستوى المالي، وتكمن في ذلك مخاطر لا على آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة فحسب بل كذلك على خطة التنمية المستدامة، وذلك بسبب تحويل اهتمام صناع السياسة إلى مسائل الاستقرار وحدها. ولذا فإنه لا بد من معايير موقف السياسة المالية بصورة أشد حذراً مع السير قدماً، ولاسيما في تلك البلدان التي تعتبر فيها العوامل الأساسية ضعيفة.

١٠ - ولا تزال تجارة السلع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تواجه تحديات كبيرة، حيث أن نمو الصادرات والواردات من عام إلى آخر في جميع الاقتصادات النامية بقي ضعيفاً طوال عام ٢٠١٤. وفي المقام الأول، تعزى المخاطر التي تواجه آفاق التجارة في المنطقة في عام ٢٠١٥ إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وبلدان منطقة اليورو. ونظراً لأن هذه الاقتصادات تعتبر وجهة رئيسية لصادرات معظم اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ إذ تبلغ حصتها ١٦ في المائة و١٤ في المائة على التوالي، فإن البطء الشديد في الطلب (على الاستيراد) في هذه الاقتصادات يبقى كعامل تهديد رئيسي لآفاق التصدير من المنطقة.

١١ - وقد طرأ ضعف الأداء التجاري في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ على الرغم مما بدا من تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على مستوى منظمة التجارة العالمية بعد مؤتمر بالي الوزاري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. كما أن استمرار المحادثات المتعلقة بصفتين للتجارة بين الأقاليم شملتا اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهما الشراكة المقترحة عبر

المحيط الهادئ والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة، لم يساعد كثيراً على تنشيط تدفق التجارة والاستثمار. وهناك عودة، بعد توقف مؤقت في عام ٢٠١٢، إلى انتشار اتفاقات التجارة التفضيلية التي تشارك فيها اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو الانتشار الذي بدأ بقوة في أوائل التسعينيات. وهناك عدة أسباب تكمن خلف التزايد الجاري في اتفاقات تحرير التجارة التفضيلية، وهي تشمل الغموض الذي يحيط باختتامك مفاوضات جولة الدوحة، واستمرار ضعف الطلب على الاستيراد في أسواق البلدان المتقدمة، وتزايد الاعتراف بفوائد التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - وبقيت منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال السنوات القليلة الماضية وجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر. والواقع أن نصيب المنطقة من التدفقات العالمية من هذا الاستثمار آخذة في التزايد منذ عام ٢٠٠٥. ولذا فإن المنطقة أبدت قدرة على الصمود في وجه تحديات المناخ الاقتصادي العالمي التي تتميز بانخفاض نسبي في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر وبتقلبها منذ عام ٢٠٠٧. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن المنطقة فقد شهدت فوارق كبيراً بين مختلف المناطق الفرعية والبلدان نتيجة لما يلي: (أ) اختلاف سياسات البلدان فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ب) أثر التجمعات الاقتصادية الإقليمية؛ (ج) أوجه الغموض المحيطة بالاقتصاد الكلي والعقبات الهيكلية؛ (د) التوترات الجغرافية السياسية.

١٣ - وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، تتخذ بعض الحكومات تدابير لتعزيز المالية العامة لديها، ولاسيما في ميدان الإصلاح الضريبي. كما تعمل بعض البلدان على معالجة إجراءات حيازة الأرض، والتي كانت أحد الحواجز الرئيسية في وجه استثمارات القطاع الخاص في كثير من الحالات. كما تعمل بعض البلدان على خفض دور المؤسسات التي تملكها الدولة، وكذلك على زيادة المشاركة الأجنبية في الأعمال. وهي بذلك تحاول التخفيف من وطأة الأعباء المالية المتأتبة عن تلك المؤسسات، فضلاً عن زيادة فعاليتها وبالتالي زيادة مساهمتها في النمو والعمالة.

١٤ - ولزيادة إمكانات العرض لدى الاقتصادات النامية في المنطقة، والتي يستمر فيها الطلب الكبير بسبب تزايد السكان والدخل، فإنه يتعين تحسين توفر الهياكل الأساسية وجودتها. وعلاوة على ذلك، فإن الدور الكبير الذي تضطلع به المنطقة في التجارة العالمية وفي شبكات الإنتاج العالمية يعني أن تحسين الهياكل الأساسية سيمكن الاقتصادات أيضاً من تحسين الطلب العالمي على الخدمات. كما أن من شأن تحسين الهياكل الأساسية أن يمكن النمو الاقتصادي من أن يكون أكثر شمولاً بحيث تصل ثمار التنمية إلى مزيد من الناس، ولاسيما في المناطق الريفية وشرائح المجتمع الفقيرة في المناطق الحضرية.

١٥ - وعلى أية حال، فإن التزايد في التوسع الحضري في مختلف أنحاء المنطقة يخلق طلباً إضافياً على الهياكل الأساسية. ومن المنتظر أن ينمو التوسع الحضري تماشياً مع تزايد الثروة في المنطقة، حيث أن الاقتصادات الأعلى دخلاً لديها عادة معدلات مرتفعة من التحضر. ومن آثار ذلك زيادة الطلب على المرافق العامة وعلى السكن. كما ستزداد الحاجة إلى النقل العام توجيهاً لخفض أعباء الازدحام الناتج عن التحضر. ومن المنطقي، في سياق مواجهة التحديات المتنوعة ولكن المترابطة التي يطرحها التحضر، فإن من المنطقي التصدي لأوجه القصور في الهياكل الأساسية بصورة متكاملة تدعم النمو الحضري المستدام والشامل، وتضمن في الوقت نفسه تفعيل الإمكانيات الاقتصادية لمدن المنطقة.

١٦ - وفي حين أن لمصادر التمويل التقليدية، من قبيل عائدات الضرائب والمساعدة الإنمائية الخارجية، أهميتها، فإنها غير كافية لتلبية متطلبات تنمية الهياكل الأساسية في المنطقة. فمن الضروري أيضاً تحقيق تنمية فعلية في أسواق رأس المال الإقليمية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لسد الثغرة الكبيرة في التمويل. ويمكن لبيئة قانونية وتنظيمية مواتية، مقترنة بتعزيز القدرة على تقييم مشاريع الهياكل الأساسية، أن تحقق الكثير نحو بلوغ هذا الهدف. كما يعتبر ظهور مصارف إئتمانية جديدة، من قبيل المصرف الآسيوي لاستثمارات الهياكل الأساسية، مؤشراً على تنمية الهياكل الأساسية في المنطقة، وهو مؤشر يحظى بالترحيب.

١٧ - وفيما يتعلق بالتحديات الخارجية، فإن التوقعات المتعلقة بتطبيع الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة المالية أدت فعلاً إلى زيادة كبيرة في قيمة الدولار مقابل بقية العملات عالمياً. كما تأثرت أسعار صرف العملة في المنطقة بقوة الدولار، غير أن هماك فوارق كبيرة بين البلدان من حيث الأداء. وهناك عدد من العوامل التي تفسر الانخفاض الصغير نسبياً في قيمة بعض العملات في المنطقة، ومنها تدخل الحكومات في أسواق صرف العملات الأجنبية بسبب شواغل تتعلق التضخم المستورد الناتج عن تخفيض قيمة العملات وبسبب زيادة تكاليف سداد الديون الأجنبية. ويتمثل سبب آخر لصغر الانخفاض نسبياً في قيمة عملات بعض الاقتصادات في المنطقة، في استمرار اهتمام المؤسسات المستثمرة في الأصول المالية لأن آفاق النمو تعتبر أفضل عند إجراء مقارنات عالمية.

١٨ - وإلى جانب الأثر على معدلات الصرف، يمكن لتدفقات رأس المال الخارجة أن تقوض استقرار الاقتصاد الكلي والثروة الأسرية بتأثيرها على أسواق الأصول الداخلية. ومن أسواق الأصول الأساسية في الاقتصادات المنفتحة نسبياً والتي شهدت دخول تدفقات رأس المال الكبيرة، أسواق السهم والسندات والعقارات. ويمكن لخروج رأس المال من هذه الأسواق أن يؤدي إلى زعزعة استقرار القطاع المصرفي، حيث أن المصارف الداخلية يمكن أن تتعرض لخسائر على استثماراتها في تلك الأسواق، في حين أن خروج رأس المال يؤثر سلباً

أيضاً على الثروة الأسرية وبالتالي على الاستهلاك لأن الأسر ستواجه تراجعاً في قيم استثماراتها في تلك الأسواق. وقد حاولت بعض الاقتصادات إدارة حجم خروج رأس المال من تلك الأسواق بفرضها لأنظمة احترازية كلية، أو زيادة ما يوجد من هذه الأنظمة، في تلك المجالات.

١٩ - وتمثل السياسات الاحترازية الكلية طريقة تكميلية هامة لإدارة تدفقات رأس المال. فهي تستهدف بصورة مباشرة مصدر عدم الاستقرار في تقلبات تلك التدفقات، أي أسواق الأصول الداخلية التي تستثمر فيها تدفقات رأس المال. وتهدف السياسات التنظيمية هذه إلى الحد من المخاطر على النظام المالي ككل، وحماية استقراره من الصدمات الداخلية والخارجية، وضمان استمرار سيره بصورة فعالة^(١). وبدلاً من تغيير تكلفة الاقتراض بالنسبة للاقتصاد ككل، توجّه السياسات الاحترازية الكلية إلى مراقبة الائتمان فيما تعبره المصارف المركزية مجالات محددة تتسم بالإفراط المالي.

٢٠ - ويمكن تصنيف السياسات الاحترازية الكلية على النحو التالي: (أ) فرض سقف أعلى للتناسب بين القرض والقيمة، على غرار ما يوجد في قطاع الإسكان؛ (ب) وضع حدود على نمو الائتمان وقيود أخرى على الميزانيات، من قبيل الحدود الخاصة بخدمة الديون على بطاقات الائتمان والقروض الشخصية؛ (ج) فرض سقف صريح على نمو الائتمان لدى المصارف؛ (د) وضع شروط ورسوم إضافية تتعلق برأس المال وبالاحتياطي، من قبيل الشروط الرأسمالية المعاكسة لدورة الاقتصاد ومتطلبات وجود احتياطي بمعدلات أعلى^(٢). وتختلف السياسات الاحترازية الكلية عادة عن تدابير تدفق رأس المال التي تهدف إلى الحد من تدفقات رأس المال التي يقوم بها غير المقيمين. على أن السياسات الاحترازية الكلية يمكن أن تشمل في بعض الأحيان تدابير رأس المال، كما في حالة سياسات عدم تشجيع الاقتراض بالعملات الأجنبية. وفي العادة، تفرض المصارف المركزية السياسات الاحترازية الكلية، وهي تُستكمل بتدابير مالية ضريبية تفرضها الحكومات، من قبيل زيادة الضرائب ورسوم معاملات المستثمرين في قطاعات معينة.

٢١ - وليست التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية بالأمر الجديد، غير أن الهبوط الحاد مؤخراً في أسعار نفط برنت الخام كان مفاجأة لكثير من مديري اقتصادات المنطقة. كما انخفضت أسعار الفحم في الفصول الأخيرة مما أثر على المصدرين الرئيسيين مثل أستراليا

(١) مصرف التسويات الدولية، "مجموعة محافظي المصارف المركزية ورؤساء هيئات الإشراف يعزز مجموعة إصلاحات لجنة بازل"، بيان إعلامي، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٢) ستين كلايسنس، "نظرة عامة إلى أدوات السياسات الاحترازية الكلية"، ورقة عمل للصندوق النقد الدولي WP/14/214 (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤). متوفرة على الموقع:

.www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp14214.pdf

وإندونيسيا. ومن المحتمل أن تهبط أسعار الغاز الطبيعي أيضاً فهي تلحق بأسعار النفط مع بعض التأخير. وشهدت المعادن الصناعية، من قبيل النحاس وفلزات الحديد والنيكل تقلباً باتجاه التراجع، كما كان شأن الأغذية والمواد الزراعية الخام، مثل زيت النخيل والمطاط. وفي حين أن لعوامل الطلب والعرض دورها فإن الانخفاض الأخير في أسعار السلع الأساسية يمكن أن يكون مؤشراً على نهاية "الدورة الكبرى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأساسية" بعد أكثر من عقد من ارتفاع أسعارها، وهو ارتفاع لم يتوقف إلا لفترة وجيزة بسبب الأزمة المالية العالمية.

٢٢ - ومن المتوقع أن الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية، على اختلاف مستويات الدخل وحجم السكان فيها، ستشعر بالآثار السلبية على جبهات متعددة تشمل الناتج والعمالة، والميزان الخارجي والمالي العام، واستقرار الأسعار والاستقرار المالي، وذلك عبر قناة معدلات الصرف بشكل أساسي. وعلى المستوى الأطول أجلاً، يمكن للاعتماد على السلع الأساسية أن يؤثر على عملية التغيير الهيكلي في الاقتصادات. فالاقتصادات الغنية بالموارد تميل إلى التعرض إلى قدر أقل من التنويع الاقتصادي، حتى مع ارتفاع الناتج والدخل.

٢٣ - ومما له أهميته أن الافتقار إلى التنويع في البلدان المصدرة للسلع الأساسية يرتبط في بعض الأحيان بضعف الحوكمة وبيئات الأعمال. وهذا ممكن للكثرة المفرطة في الأنشطة المكثفة بالريع. كما يميل رأس المال البشري إلى التضجر نظراً لأن القطاعات الأولية، من قبيل الاستخراج، لا يمكنها استيعاب كثير من اليد العاملة بالمقارنة بقطاعات الصناعة التحويلية. ويمكن لهذه المثالب أن تعيق التنمية الاقتصادية ولاسيما في القطاع الخاص. غير أنهما مصدر للقلق أيضاً لأن الاقتصادات التي تتحرك بفعل السلع الأساسية تحتاج إلى قطاع عام كبير للتمكن من توزيع الثروة على الشرائح السكانية بإنصاف. غير أنه في حال وجود كثير من الفساد وضعف في القدرات على المستوى الحكومي مكتسبات الرفاه لن تتحقق على مستوى واسع فضلاً عن كونها لن تتحقق بكفاءة.

٢٤ - وهناك عدة خيارات للسياسة العامة يمكن أن يُنظر فيها للتصدي للتحديات التي تواجهها الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية. من ذلك مثلاً أنه بدلاً من اعتماد قواعد مالية ضريبية لتغطية العجز العام في الميزانية بصورة مستقلة عن دورة الأعمال، فإن من الممكن استهداف ميزان هيكلي أو "ميزان يُعدّل مع الدورات الاقتصادية"، الأمر الذي يمكن أن يراعي إمكان حدوث صدمات تتعلق بالإيرادات بسبب التحركات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية.

٢٥ - وعلى الشاكلة نفسها، فإن الرقم المستهدف للتضخم، في حال اعتماده على مؤشر أسعار السلع الأساسية، قد لا يكون ملائماً بالنسبة للبلدان المعرضة لفترات من الصدمات

التجارية. وقد اقترح الأخذ بمؤشرات ذات وجهة إنتاجية أقوى بدلاً من المؤشرات ذات الوجهة الاستهلاكية الأقوى، بحيث يمكن ألياً استيعاب تقلبات أسعار الصادرات، مع توفير سند طبيعي لتوقعات التضخم. وعلى سبيل المثال فإن مؤشر الرقم القياسي لأسعار الإنتاج يمكن أن يعدّل بحيث يرجح القطاعات لا على أساس المبيعات الإجمالية بل على أساس القسمة المضافة، كما هو الحال في حسابات الدخل الوطني.

٢٦ - ومن الممكن أيضاً أن يؤخذ بالاستخدام الفعال للسياسات الصناعية ولسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التنويع بعيداً عن السلع الأساسية. وكجزء من السياسة الصناعية، يمكن للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بصورة تشاركية، التوصل إلى السياسات الداعمة المطلوبة وإلى هيكل للحوافز وترتيبات مؤسسية لضمان تدفق الاستثمار إلى القطاعات الاستراتيجية. مثلاً، يمكن للأطراف هذه أن تستهدف الترويج لمنتجات وخدمات جديدة لديها قيمة مضافة عالية وتسمح بمزيد من التنويع في الاقتصاد. ويتمثل طريق آخر لتيسير التنويع الاستراتيجي في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية مع العمل في الوقت نفسه على ضمان وجود روابط مفيدة وآثار تصب في الاقتصاد المحلي والمؤسسات المحلية.

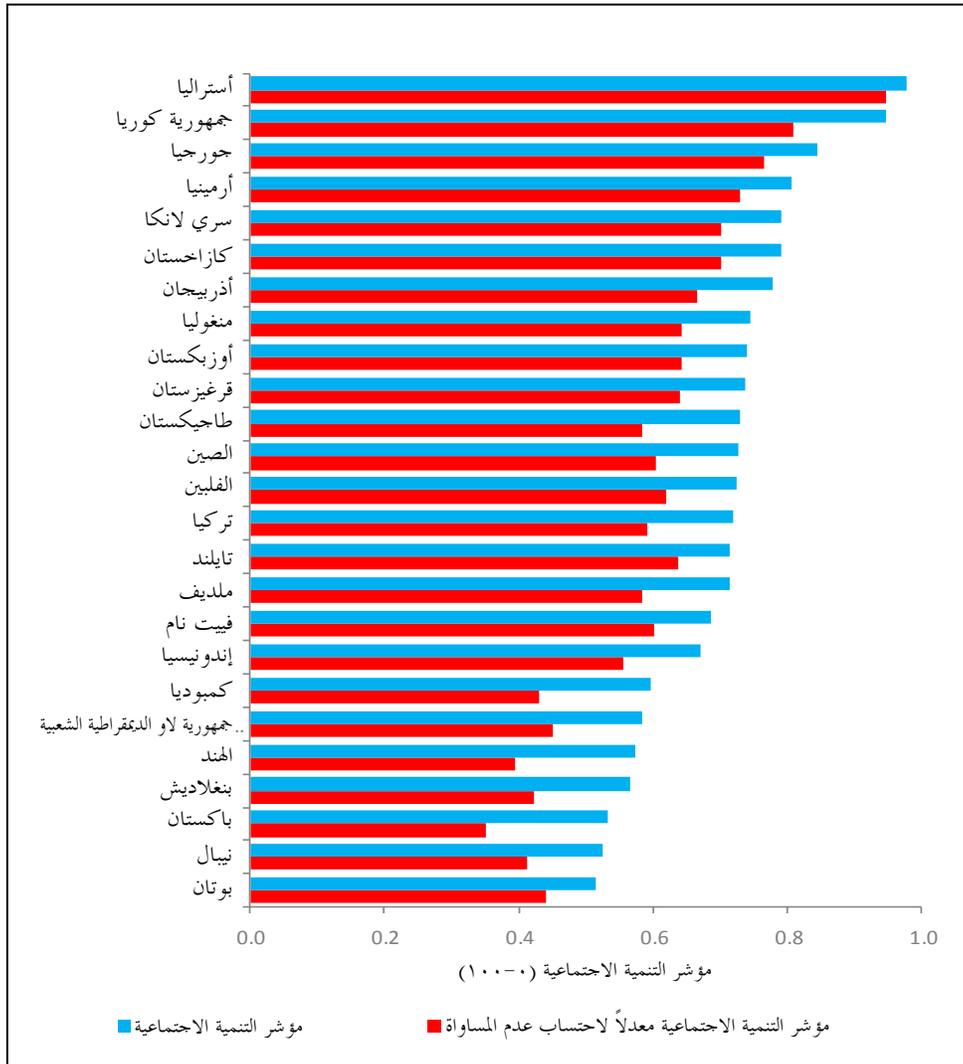
٢٧ - كما يتعين على البلدان أن تتصدى لتحديات كبيرة تمنع تحقيق جوانب الشمول في النمو، وهو موضوع يجري استكشافه بالتفصيل في القسم الثالث من هذه الدراسة. وقد صعّدت أوجه عدم المساواة في الدخل (مؤشر جيني) مؤخراً لتصبح شاغلاً هاماً لدى صناع السياسة في مختلف أنحاء العالم. وهناك أسباب كثيرة لذلك يتمثل أحدها في التكلفة التي يفرضها عدم المساواة على تحقيق النمو والتنمية على أساس شامل. ويبين تحليل المسألة لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن ارتفاع مستويات عدم المساواة تقوض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ولتقدير الأثر السلبي، احتسب التحليل مستويات الدخل الفردي في ٣٢ بلداً من بلدان المنطقة تتوفر عنها البيانات، بعامل يتناسب مع حجم عدم المساواة في الدخل. وخرج التحليل بنتيجة مفادها أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ينخفض كثيراً في كثير من البلدان التي يرتفع فيها مؤشر جيني (انظر الشكل الثاني). إضافة لذلك، فقد وجد أن مؤشر التنمية الاجتماعية، عندما يحتسب فيه عامل عدم المساواة، ينخفض هو أيضاً بنسبة تصل إلى ٢٥ في المائة في بعض البلدان.

٢٨ - كما يظهر بوضوح عدم المساواة في الفرص في كثير من مكونات التنمية الاجتماعية، حيث تتداخل أشكال الحرمان المتعددة فيما بينها ويعزز بعضها بعضاً. وتمثل إحدى العقبات الأساسية أمام النمو الشامل في هيمنة الرجل. فالنمو الشامل لا يمكن أن يتحقق بدون معالجة التمييز والقمع والاستبعاد الذي تواجهه المرأة والفتاة، سواء في المجال العام أو الخاص. وفي هذا الصدد، لا بدّ من معالجة مسألة إقصاء المرأة عن النشاط الاقتصادي

والحوكمة السياسية. كما يجب أن يستند النمو الشامل إلى توفير قدر كاف من فرص العمل اللائق. غير أن المنطقة لا تزال تكافح في سبيل تأمين عدد كاف من فرص العمل في القطاع الرسمي وتحسين النوعية العامة لهذه الفرص. ومن الأساسي لتحقيق النمو الشامل أن تتحسن آفاق العمل بالنسبة للشباب، وكذلك معالجة الانتشار الواسع للعمالة المهتمة.

الشكل الثاني

النتائج المحلي الإجمالي للفرد معدلاً لاحتساب عدم المساواة، ٢٠١٢-٢٠١٣



المصادر: استناداً إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الكتاب السنوي الإحصائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٤؛ والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة

٢٩ - وللبعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية خاصة بالنسبة للنمو الشامل. والمجالات الشاغلة الرئيسية هي مواجهة تغير المناخ والمسائل المتعلقة بالطاقة المستدامة. وي طرح تغير المناخ تهديدات للتنمية المستدامة حيث أن آثاره السلبية يمكن أن تلغي عقوداً من المكتسبات الإنمائية. ولتحويل التخفيف من أثر تغير المناخ إلى فرص، ينبغي أن تهدف أدوات السياسة المتعلقة بتخفيف الوطأة إلى توليد فوائد مشتركة أو مكاسب مزدوجة، مع الاهتمام في الوقت نفسه بالشمولية.

٣٠ - كما يشكل أمن الطاقة شاغلاً ملحاً بالنسبة للتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي وذلك لعدة أسباب. أولاً، هناك ارتفاع كبير في الطلب على الطاقة في المنطقة. ثانياً، من المتوقع أن يستمر كثير من البلدان النامية في المنطقة في اعتماده على الوقود الأحفوري المستورد وبالتالي في تعرضه لتقلبات الأسعار. ثالثاً، أفرز النمو المفرط في كثافة استخدام الطاقة تحديات كثيرة، من قبيل تلوث الهواء وتهديد الصحة العامة والإضرار بالقدرة على المنافسة الاقتصادية. ويمكن تعزيز أمن الطاقة بالتوسع في إمكانية الحصول عليها وتنمية الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة - مما يشكل الأهداف الثلاثة لمبادرة الأمم المتحدة للطاقة المستدامة للجميع. وقد شكلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي، محوراً إقليمياً لتنفيذ هذه المبادرة.

ثالثاً - منظورات من المناطق الفرعية

٣١ - لا تشمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ عدداً من الاقتصادات الأسرع نمواً من الناحية الاقتصادية فقط، ففيها أيضاً العديد من الاقتصادات الفقيرة المكافحة التي تعترض سبيلها تحديات إنمائية خطيرة. ولذا فإن المنظور الإقليمي الفرعي يتيح الفرص للتعلم من مختلف الخبرات والاعتبارات المتعلقة بالسياسة العامة.

٣٢ - وعلى الرغم من انتعاش الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية فإن من المتوقع أن يشهد الاتجاه نحو انخفاض النمو الاقتصادي زيادة طفيفة.

٣٣ - وستمثل أحد التحديات الفورية للسياسة في شرق وشرق آسيا في تحمل انخفاض الطلب من الصين. وفي هذا الصدد، تبذل الجهود حالياً لتعزيز التواصل التجاري، من قبيل المبادرة التي تقودها الصين لإقامة مصرف آسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية. كما أخذت حكومات بلدان المنطقة الفرعية بسياسات لزيادة الطلب على الداخلي كمصدر بديل للنمو، غير أن مستويات الديون المرتفعة حالياً والوتيرة السريعة لتقدم السكان في العمر يحدان من النجاح في ذلك. وتعلق أهمية قصوى على السياسات الرامية إلى مواجهة

الطبيعة المتعددة الجوانب لتقدم السكان في العمر، من قبيل تقاسم الوظائف والمنتجات المالية الابتكارية، للتمكن من التغلب على التحديات المتوسطة الأجل.

٣٤ - وفي المنطقة الفرعية لشمال وشمال شرق آسيا، تفاقم النمو الاقتصادي الشديد التباطؤ فعلاً في الاتحاد الروسي خلال السنوات الأخيرة، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية والتوترات الجغرافية السياسية. ونتيجة لذلك، كاد الاقتصاد ألا ينمو إطلاقاً في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يشهد عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ انكماشاً كبيراً. ونظراً لأن الاتحاد الروسي يغطي ما يساوي ٨٠ في المائة من الناتج الاقتصادي في شمال وشمال شرق آسيا، فإن أداء هذه المنطقة الفرعية من حيث النمو قاتم وكذلك شأن آفاق النمو فيها. وبالفعل، فقد أدى انخفاض العائدات بالعملة الأجنبية متواضعة نتيجة لتراجع أسعار السلع الأساسية إلى إضعاف عدة عملات في المنطقة الفرعية. وهكذا، وعلى خلاف مناطق أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن الضغوط التضخمية آخذة في الارتفاع في شمال وشمال شرق آسيا، ويعني ذلك سقوط هذه المنطقة الفرعية في حالة من انخفاض النمو وارتفاع التضخم.

٣٥ - وفي شمال آسيا وآسيا الوسطى، تعتبر مصادر النمو الاقتصادي شديدة التداخل فيما بينها. ففي أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان، تبلغ نسبة ريع الموارد الطبيعية، المعرف باعتباره الفرق بين سعر السلعة الأساسية ومتوسط تكلفة إنتاجها، ٣٧ في المائة و٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أرمينيا وطاجيكستان وقرغيزستان، تمثل تحويلات العاملين في الخارج ما بين ١٣ و٤١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن لإصلاح السياسات بهدف تنويع مصادر النمو الاقتصادي أن يشمل خلق قطاع خاص ديناميكي من مؤسسي المشاريع وتعزيز الروابط بين القطاعات المستندة إلى الموارد وتلك غير المستندة إليها.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٤ نمت الاقتصادات النامية في جزر المحيط الهادئ بمعدل مرتفع يعادل ثلاث سنوات. وحدث هذا التوسع في جميع هذه الاقتصادات تقريباً، غير أن النمو كان مدفوعاً بصورة أساسية بإنتاج الموارد المعدنية في بابوا-غينيا الجديدة، إذ غطى هذا الإنتاج ٦٠ في المائة من ناتج تلك الاقتصادات. ووقع في عام ٢٠١٤ إعصار مدمر أدى إلى انكماش الاقتصاد في جزر سليمان، مما يسلط الضوء على ضعف المنطقة الفرعية أما الكوارث الطبيعية المتكررة. فكثيراً ما تعطل الكوارث النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي، نظراً لصغر عدد السكان ومحدودية الأرض اليابسة وضيق المجال أمام استجابة سياسات الاقتصاد الكلي في تلك الاقتصادات الجزرية. ومن حيث التوقعات، ينتظر أن تستمر الزيادة في النمو الاقتصادي، بحيث يستفيد من قوة صادرات المواد المعدنية في بابوا - غينيا الجديدة، ومن استمرار أنشطة إعادة البناء بعد الإعصار في بعض البلدان، ومن الزيادات المتوقعة في السياحة والتحويلات.

٣٧ - وهناك حاجة إلى تسريع نمو الناتج لتوليد مزيد من فرص العمل في الاقتصادات النامية الجزرية في المحيط الهادئ حيث يبقى كثير من الناس عاطلين عن العمل أو يمارسون أنشطة الكفاف. وقد أدى كل من محدودية شبكات الهياكل الأساسية وضعف القدرات البشرية والمؤسسية إلى سجل للمنطقة الفرعية يهيمن عليه انخفاض النمو الاقتصادي وتفاوته. ومن شأن توفر قطاع أعمال أكثر حيوية أن يوسع القاعدة الاقتصادية، ويقلل من بطالة الشباب، ويدعم العائدات الحكومية التي يمكن إنفاقها على تقليص الثغرات الملحوظة في تنفيذ الخدمات في المناطق الريفية والجزر البعيدة.

٣٨ - وقد شهد النمو الاقتصادي في جنوب و جنوب غرب آسيا بعض الارتفاع في عام ٢٠١٤، غير أنه بقي أدنى بكثير من أداء المنطقة الفرعية المثير للإعجاب قبل الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨. أما الارتفاع هذا فقد تم أساساً بقيادة الأداء الأقوى في الاقتصاد الكلي في الهند التي تغطي أكثر بقليل من نصف ناتج المنطقة الفرعية. كما قوي النمو الاقتصادي في باكستان وبوتان وسري لانكا ونيبال، وكان مستقراً على مستويات عالية في كل من بنغلاديش وملديف. ويسود التفاؤل توقعات عام ٢٠١٥. ومن شأن استمرار الجهود الإصلاحية الداخلية أن يساعد على تحقيق إمكانات النمو المرتفعة التي تكتسبها المنطقة الفرعية من شباب سكانها وكثرة العمال الزراعيين القادرين على الانتقال إلى أنشطة الصناعة التحويلية ذات القيمة المضافة الأعلى.

٣٩ - وهناك ثلاثة أوجه خلل مترابطة في الاقتصاد الكلي، وهي العجز الكبير في المالية العامة، وكبير النقص في الحساب الجاري، وارتفاع معدل التضخم، أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي الأسرع في جنوب و جنوب غرب آسيا. ومن شأن الإصلاحات الضريبية أن تساعد على خفض الاقتراض العام الذي أضاف ضغوطاً تضخمية على الاقتصادات وأسهم في إيجاد ثغرات عريضة في التوفير والاستثمار. وإضافة إلى أوجه الخلل في الاقتصاد الكلي، يعتبر الانقطاع الحاد في الكهرباء قيلاً أساسياً على النمو. وهناك حاجة إلى جهد عريض الأساس على مستوى السياسة العامة للتمكن من التصدي لأزمة الطاقة، مثلاً بتوسيع الحيز الذي تحتله المالية العامة، وإقامة إطار ملائم للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز حوكمة مؤسسات القطاع العام.

٤٠ - وفي جنوب شرق آسيا، ضعف زخم النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٤ وسط إجراءات تقييد النقد، وضعف صادرات السلع الأساسية في إندونيسيا، والاضطرابات السياسية في تايلند، وهدوء القطاع العقاري في سنغافورة. كما تباطأ النمو، وإن كان انطلاقاً من مستوى عال، في اقتصادات المنطقة الفرعية ذات الجدل الأدنى، من قبيل جمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار. ومن المتوقع أن تتحسن الآفاق القريبية الأجل، وهو اتجاه يدعمه الانتعاش الاقتصادي في تايلند وزيادة سرعة النمو في إندونيسيا والفلبين.

٤١ - وفي جنوب شرق آسيا، لوحظ تزايد الدور الذي يلعبه الاستهلاك الخاص في دعم النمو الاقتصادي. وفي حين أن ذلك يساعد على تحسين قدرة المنطقة الفرعية على الصمود أمام الصدمات المتعلقة بالطلب الخارجي، فإن هذا الإنفاق الاستهلاكي يمول أساساً من تدفقات رأس المال الداخلة. وفيما يتعلق بالتحديات المتوسطة الأجل، هناك قيودان أساسيان على النمو هما النواقص في الهياكل الأساسية العامة وفي اليد العاملة الماهرة. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية، تحتاج المنطقة الفرعية إلى تعبئة جانب من الوفورات المتاحة لديها للتمكن من عكس الاتجاه التراجعي في الإنفاق على الهياكل الأساسية. أما بالنسبة لليد العاملة الماهرة، ينبغي التشجيع بقوة على التسجيل في المرحلة الثانوية كما ينبغي إحداث موازنة بين نوعية التعليم والتدريب المهني وبين احتياجات سوق العمل.

رابعاً - الشمولية والنمو

٤٢ - من الأهمية بمكان فهم ديناميات النمو الاقتصادي وآفاق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب التسليم بإنجازاتها من حيث تحقيق معدل نمو أعلى والحد من الفقر. على أن التنمية والرفاه البشري العام يعتبران مفهوماً متعدد الأبعاد ينطوي على أكثر من مجرد زيادة مستويات الدخل وخفض معدلات الفقر. وكما أبرز تقرير التنمية البشرية الأول، فإن "الغاية من التنمية هي إعطاء مزيد من الخيارات للناس. ويتمثل أحد هذه الخيارات في الحصول على دخل... غير أن هناك خيارات أخرى أيضاً وهي تشمل العمر المديد والمعرفة والحرية السياسية والأمن الشخصي والمشاركة المجتمعية وحقوق الإنسان المضمونة"^(٣).

٤٣ - وعلى هذا فإن الشمولية هي أيضاً مفهوم متعدد الأبعاد. ومع ذلك، ومع أن مصطلح "النمو الشامل" يستخدم في السنوات الأخيرة على نطاق واسع من جانب الحكومات والمنظمات الدولية وغير ذلك من أصحاب المصلحة، لا يزال هناك افتقار إلى توافق في الآراء حول الفهم الواضح لهذا المفهوم. ومع مراعاة الهدف الاجتماعي العريض المتمثل في رفاه الإنسان، ينبغي لتعريف الشمولية أن يشمل الأبعاد التالية: الشمولية الاقتصادية والشمولية الاجتماعية والشمولية البيئية. ويغطي ذلك جوهرًا اتفق عليه ممثلو الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ففي تلك الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠: مفهوم التنمية البشرية وقياسها (نيويورك، ١٩٩٠).

إليه“، أعلن الممثلون بوضوح التزامهم بضمان الترويج لمستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لكوكب الأرض.

٤٤ - ولذا فإن مفهوم الشمولية، على نحو ما تفهمه وتعرفه هذه الوثيقة، يتألف مما يلي: (أ) زيادة مستوى الحياة المتوسط للسكان (وهو ما يقاس هنا بمتوسط الدخل الفردي الحقيقي)؛ (ب) تقليص عدم المساواة في الدخل؛ (ج) خفض مستويات الفقر المدقع؛ توسيع وتعميم المساواة في الفرص، من قبيل إمكانية الحصول على المنافع العامة، بما فيها خدمات الصحة والتعليم. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف أن يؤدي إلى زيادة رفاه الناس - مما يُعتبر الهدف النهائي لأي مجتمع - بصورة شاملة.

الشمولية الاقتصادية

٤٥ - ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً يستند إلى قاعدة عريضة، الأمر الذي يمكن جميع الشرائح السكانية من الاستفادة منه، على أن تُدرج في الوقت نفسه احتياجات السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والضعف الشديد. ولا بد أن يكون القضاء على الفقر المدقع أحد الأهداف الاجتماعية الأولى لدى جميع الحكومات، فبدون ذلك لا يمكن تحقيق النمو الشامل. وفي حين أن معدلات الفقر المدقع شهدت انخفاضاً بنسبة النصف أو أكثر في معظم الاقتصادات في المنطقة، حيث انخفض انتشار الفقر المدقع من ٥١ في المائة من سكان المنطقة في عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٨ في المائة من السكان في عام ٢٠١١، فإن معدل الفقر، مقاساً عند خط الدولارين، لا يزال مرتفعاً جداً. ففي عام ٢٠١٠ في نيبال والهند، كان يعيش دون هذا الخط أكثر من ٦٠ في المائة من السكان. وعلاوة على ذلك، هناك تفاوت كبير في معدلات الفقر بين البلدان، بين الجنسين عادة، ولكن أيضاً بين المناطق الريفية والحضرية.

٤٦ - وعلى الرغم من النجاح المتحقق في خفض الفقر المدقع، فإن الزيادات في مستويات الدخل الحقيقي لم تكن دائماً موزعة بالتساوي داخل البلدان. فعلى عكس ذلك، ارتفع معدل عدم المساواة في الدخل في كثير من بلدان المنطقة، وخصوصاً في البلدان النامية كبرى. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ارتفع معامل جيني المتوسط المرجح سكانياً للمنطقة ككل من ٣٣,٥ إلى ٣٧,٥. وفي بعض البلدان، ولاسيما في الاقتصادات الأكبر حجماً في المنطقة، وتحديداً في إندونيسيا والصين والهند، شهد معامل جيني ارتفاعاً كبيراً. وعلى الشاكلة نفسها في كثير من البلدان، بما فيها الاقتصادات الأكبر في المنطقة من حيث عدد السكان - إندونيسيا وبنغلاديش والصين والهند - فإن الخمس الأكثر غنى (٢٠ في المائة من السكان) تمكن من زيادة نصيبه من الدخل الوطني في الوقت الذي انخفض فيه نصيب الخمس الأدنى من السكان.

٤٧ - وعموماً، وفي حين أنه لا تتوفر أدلة قوية في الكتابات الاقتصادية على تأثير النمو على عدم المساواة في الدخل، أو على تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو، فإن هناك استنتاجاً عاماً يقول بأن ارتفاع عدم المساواة في البداية يرتبط بانخفاض النمو فيما بعد. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع عدم المساواة يمكن أن يسهم في مزيد من انعدام الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما هو الحال عندما يكون توزيع الدخل على درجة أعلى من التفاوت، فإن الطبقات الحاكمة يمكن أن تنفق جهداً على حماية ثروتها وتعزيز الأنشطة المدرة للريع، أكبر من الجهد الذي تنفقه على توليد أنماط نمو شاملة، مما يضر بالتالي بصلاح الحكم.

٤٨ - ويتمثل أحد أسباب التفاوت في التقدم المحرز داخل البلدان في أن النمو الاقتصادي لم يؤدي بالضرورة إلى عمالة متناسبة معه. وبالفعل، فإن افتقار كثير من البلدان النامية إلى عمالة منتجة هو أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل انتشار الفقر.

الشمولية الاجتماعية

٤٩ - مع ظهور عدم المساواة في مكونات أخرى كثيرة من مكونات التنمية، يتعين التمييز بين "عدم المساواة في الدخل" و "عدم المساواة في الفرص"، والذي يشير إلى أوجه عدم المساواة الناتجة عن ظروف لا تخضع لسيطرة الشخص المعني. وعلى هذا، وفي حين أن النتائج من قبيل "الإيرادات" و "الدخل" يمكن أن تتحدد بعوامل يمكن أن يكون الشخص المعني مسؤولاً عنها (من قبيل كمية ما يبذله من جهد في عمل ما)، فإنها تتأثر أيضاً بعوامل خارجة عن سيطرة الشخص المعني وتعتمد في كثير من الأحيان على ظروف الأسرة. وهناك عاملان شديداً الأهمية لتحديد ما إذا كان النمو شاملاً أم لا، وهما توفر خدمات التعليم والصحة.

٥٠ - وعموماً، أحرزت المنطقة تقدماً كبيراً في تحسين إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي. على أن الصورة تختلف فيما يتعلق بالتعليم الثانوي وهي أشد اختلافاً فيما يتعلق بالتعليم العالي. وفي كثير من البلدان، لا يسجل في المدرسة الثانوية إلا أقل من نصف الأطفال الذين بلغوا سن المرحلة الثانوية. ، وإضافة لذلك، فإن تسجيل البنات في المدرسة الثانوية يتخلف عن تسجيل البنين، ولاسيما في المناطق الريفية، مع أن هذه الثغرة تتناقص في خمسي السكان الأعلى دخلاً. . وبالفعل، فإن الفئات الأعلى دخلاً تتلقى عدداً من سنوات التعليم المدرسي أكبر مما تتلقاه الفئات الأدنى دخلاً. وفي معظم البلدان، هناك فوارق كبيرة في نوعية التعليم ، فالفئات الأدنى دخلاً تذهب إلى مدارس عامة لا تحصل على عناية جيدة ويشهد فيها الازدحام، في حين أن أطفال الفئات الأغنى يذهبون إلى مدارس خاصة ممولة جيداً. ومع الوقت، يؤدي هذا إلى تفاقم عدم المساواة من جيل إلى جيل.

٥١ - ويشكل الحصول على الخدمات الصحية عاملاً لآخر شديد الأهمية في تحديد ما إذا كان النمو شاملاً أم لا. فالصحة الأفضل، مثلاً، تسهم في النمو بتحسينها لحماس العمال وإنتاجيتهم. إضافة إلى ذلك، يمكن للصحة الأفضل أن تؤدي إلى تراجع معدل الانقطاع عن الدراسة بين تلامذة المدارس، مما يعزز بدوره الأثر الإيجابي للتعليم على النمو والإنصاف، وخصوصاً على عدم المساواة المتناقل من جيل إلى جيل. ويعرّف الحصول على الخدمات الصحية، بإمكانية الوصول إليها، مما يرتبط إلى حد كبير بالموقع الجغرافي والقدرة على تحمل التكاليف، أي ما إذا كان بإمكان الناس تحمل تكاليف الخدمات المتوفرة والتي يمكن الوصول إليها، مما يرتبط بمدى استعدادهم لاستخدام الخدمات عند توفرها وفي حال قدرتهم على تحمل تكاليفها.

٥٢ - وفي حين أن معظم البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بذلت جهداً لتوسيع إمكانية الحصول على الرعاية الصحية العامة، فإن هناك فوارق مستمرة حسب الأماكن. من ذلك مثلاً أن توفر الخدمات يتركز في المناطق الحضرية في عدد كبير من بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من مراكز الصحة العامة تفتقر إلى مهنيين لديهم الخبرة في شؤون الصحة، مما يعني أن الخدمات المقدمة كثيراً ما تكون من نوعية رديئة. كما أن معظم الإنفاق على الرعاية الصحية في كثير من البلدان تتحمله الأسر نفسها، وبالتالي فإن هذه الأسر يمكن ألا تتحمل بالكاد تكلفة خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما في الخمسين الأدنى دخلاً من السكان. ويختلف الوضع في بلدان مثل كيريباتي وتايلند حققت تعميم خدمات الرعاية على الجميع تقريباً عن طريق تقديمها العام أو من خلال توفير التأمين الصحي العام للجميع. وأخيراً، يمكن أن يمتنع الناس عن استخدام خدمات الرعاية الصحية حتى وإن كانت متوفرة ويمكنهم تحمل تكلفتها. ويمكن أن يعزى ذلك في بعض الحالات إلى انتشار فكرة سوء هذه الخدمات. وفي حالات أخرى، يمكن أن تعتبر هذه الحالات غير مناسبة اجتماعياً أو ثقافياً، وهذا هو الحال خصوصاً عندما يتعلق الأمر بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

التنمية الشاملة والبيئة

٥٣ - هناك اتفاق عام على أن النمو الاقتصادي يميل إلى التأثير سلباً على النوعية البيئية. وفي حين أن لتدهور البيئة آثار سلبية على الجميع، فإن الفقراء يتأثرون به بصورة خاصة لأنهم أقل قدرة على الصمود أمام آثاره السلبية. وفي الوقت نفسه فإن عدم المساواة والفقير يسهمان في تدهور البيئة، ففي البلدان الأقل تقدماً، وفي أواسط الفقراء عموماً، يقل التركيز على القضايا البيئية المعقدة وكيفية تأثيرها على المستقبل الاقتصادي. ولذا فإن تهور البيئة يمكنه أيضاً أن يكون نتيجة لانعدام المساواة الاقتصادية. وهكذا، عند التقدم على سلم

التنمية، يتعين بذل الجهود لحماية البيئة ولزيادة إمكانية حصول الناس على الخدمات الهيكلية الأساسية من قبيل الكهرباء ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي.

٥٤ - وقد أُنجزت المنطقة تقدماً هاماً في زيادة الحصول على مصادر المياه المحسنة منذ عام ١٩٩٠، حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين لا يتمتعون بإمكانية الحصول على هذه المصادر من ٢٧ في المائة إلى نحو ٨ في المائة اليوم. وفي الوقت نفسه، شهد الحصول على الصرف الصحي المحسّن تحسناً أكثر اعتدالاً، ففي عام ٢٠١١ لم يحصل على هذه المرافق إلا ٥٩ في المائة من السكان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بالمقارنة بنسبة ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٠. وتبقى المنطقة الفرعية لجنوب آسيا وجنوب غربها المنطقة الأقل حصولاً على الصرف الصحي المحسّن، حيث يفتقر ٧٩٨ مليوناً من السكان إلى إمكانية الحصول على هذه المرافق. ويمكن في بعض البلدان أن يرتبط ذلك بزيادة ضغوط التوسع الحضري، حيث ارتفع كثيراً عدد السكان الذين يعيشون في الأحياء الحضرية الفقيرة.

٥٥ - ومع التوسع الاقتصادي في المنطقة، ارتفع كثيراً معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يعود أساساً إلى احتراق الوقود الأحفوري لأغراض توليد الكهرباء والنقل والاستخدامات الصناعية. ومع أن كثافة ثاني أكسيد الكربون آخذة في الانخفاض في الناتج فإنها لا تزال مرتفعة تماماً وهي أعلى بما يقارب ٥٠ في المائة مما كان عليه متوسطها العالمي في عام ٢٠١٠. ومنذ عام ١٩٩٠، زاد إنتاج الكهرباء زيادة كبيرة وذلك استجابة لزيادة الطلب على الطاقة. ومع ذلك، وبالمقارنة بسكان الحضر، فإن سكان الريف في كثير من البلدان لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الأساسية، فهناك ما لا يقل عن ٦٢٠ مليون شخص لا يحصلون على الكهرباء، وهناك ١,٩ بليون شخص يعتمدون على الكتلة الإحيائية لأغراض الطبخ. وفي حين أن أهمية مصادر الطاقة المتجددة آخذة في التزايد، فإن الوقود الأحفوري لا يزال منتج الطاقة الرئيسي في عملية الإنتاج.

مؤشر الشمولية لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٦ - إن الطابع المتعدد الأبعاد للشمولية والاتجاه المعاكس في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يصعبان أية أحكام يمكن إطلاقها حول ما إذا كان النمو شاملاً أم لا في المنطقة. من ذلك مثلاً أنه في حين أن من الممكن لأحد البلدان أن يحقق تقدماً كبيراً من حيث التنمية الاجتماعية، فإن نجاحه أقل وضوحاً فيما يتعلق بتسريع وتائر الحد من الفقر أو التقليل من عدم المساواة في الدخل. فشمولية النمو قد لا تكون واضحة، حتى داخل كل فئة من أبعاد التنمية الثلاثة.

٥٧ - وللمعالجة هذا الموضوع بصورة أكثر منهجية ولعكس تعريف التنمية المستدامة الذي اتفق عليه ممثلو الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ رقماً قياسيماً مركباً للشمولية يتألف من ثلاثة أرقام قياسية فرعية تقيس النمو الاقتصادي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويغطي كل من هذه الأرقام القياسية الفرعية خمسة من المؤشرات ذلت الصلة ويعطي درجة لكل من فترتي ١٩٩٠-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠١٢،

٥٨ - ويبين الجدول أدناه درجات البلدان ومرتباتها حسب شمولية النمو العامة لستة عشر بلداً من البلدان التي تتوفر عنها البيانات في المنطقة. ومن هذه البلدان، كان النمو الاقتصادي على أقصى شمولية في الاتحاد الروسي وتايلند وكازاخستان، وعلى أدنى شمولية في باكستان وبنغلاديش ونيبال والهند. ومع أن النمو الاقتصادي كان أكثر شمولية خلال السنوات الأخيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن بعض البلدان شهدت تقدماً أكبر من غيرها. وهكذا فإن الزيادة السريعة في درجات جمهورية إيران الإسلامية وسري لانكا والصين أدت إلى تراجع مرتبة طاجيكستان. كما أدى النمو الأكثر شمولاً في جمهورية إيران الإسلامية والصين إلى تخفيض مرتبة الفلبين.

درجات البلدان ومرتباتها حسب شمولية النمو، ١٩٩٠-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠١٢

شمولية النمو				البلدان
المرتبة		الدرجة		
٢٠٠٠-٢٠١٢	١٩٩٩-١٩٩٠	٢٠٠٠-٢٠١٢	١٩٩٩-١٩٩٠	
١	١	٠,٨٢	٠,٨٠	كازاخستان
٢	٢	٠,٨٠	٠,٧٧	الاتحاد الروسي
٣	٣	٠,٧٩	٠,٧٣	تايلند
٤	٤	٠,٧٨	٠,٧٢	ماليزيا
٥	٦	٠,٧٧	٠,٧١	سري لانكا
٦	٨	٠,٧٣	٠,٦٦	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٧	١٠	٠,٧٣	٠,٦٥	الصين
٨	٥	٠,٧٣	٠,٧٢	طاجيكستان
٩	٩	٠,٧٢	٠,٦٥	تركيا
١٠	٧	٠,٧٠	٠,٦٦	الفلبين
١١	١١	٠,٦٨	٠,٥٨	إندونيسيا
١٢	١٢	٠,٦٠	٠,٥٤	بنغلاديش

البلدان	شمولية النمو			
	الدرجة		المرتبة	
	١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٠١٢-٢٠٠٠	١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٠١٢-٢٠٠٠
نيبال	٠,٤٨	٠,٦٠	١٥	١٣
الهند	٠,٥٣	٠,٦٠	١٣	١٤
كمبوديا	٠,٥١	٠,٥٦	١٤	١٥
باكستان	٠,٤٦	٠,٥٥	١٦	١٦

المصدر: حسابات أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملاحظة: أجري تطبيق خطي على مؤشرات الرقم القياسي ونظمت من الصفر إلى واحد بحيث أن الدرجة الأعلى تمثل تحسناً في المؤشر/الرقم القياسي

٥٩ - وعلاوة على ذلك، وفي حين أن النمو الاقتصادي كان شاملاً على مستوى البلد ككل، فإن هناك تفاوتاً كبيراً داخل البلدان بين الجنسين وبين القطاع الحضري والقطاع الريفي وبين المناطق. ويتمثل أحد الشواغل الهامة في أن أوجه عدم المساواة في الدخل كبيرة وهي آخذة في الاتساع في كثير من البلدان. وفي حين أن الفئات الأغنى تستطيع تأمين الحصول على تعليم أفضل وعلى خدمات صحية أفضل، مما يزيد في إمكانات حصولها على عمل، فإن أوجه عدم الإنصاف المتناقلة من جيل إلى جيل يمكن أن تستمر بلا نهاية إذا لم تعالج مسألة عدم المساواة.

٦٠ - وقد طرحت عدة تفسيرات لاتساع عدم المساواة في الدخل، وهي تشمل الإصلاحات ذات الوجهة السوقية التي أخذت بها البلدان مع اندماجها بصورة أقوى في الاقتصاد العالمي، فقد أثرت هذه الإصلاحات على توزيع الدخل ضمن البلدان. إضافة لذلك، فإن نمو الأجور الحقيقية في كثير من البلدان تخلف عن نمو الإنتاجية، مما أسهم في تراجع نصيب اليد العاملة من الناتج وساعد على اتساع عدم المساواة في الدخل، بسبب زيادة عدم المساواة في توزيع رأس المال.

٦١ - وفي حين أن القطاع الخاص يلعب دوراً شديداً الأهمية، فإن جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً يتطلب تعزيز دور الدولة في التنمية. فالدور الرئيسي للدولة يتمثل في ضمان وجود المساواة في الفرص. ويشمل ذلك توسيع إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. كما ينبغي على الحكومات أن تخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص لكي يتمكن من العمل كمحرك رئيسي للنمو، وينبغي أن تشمل هذه البيئة

الأطر القانونية والتنظيمية القوية وتحسين التنسيق بين المؤسسات ومساءلتها واستقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي من خلال الأخذ بسياسات احترازية.

٦٢ - وفي كثير من البلدان، يجب توجيه مزيد من الاهتمام إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في القطاع الريفي. وعلى هذا، وعلى الرغم من أهمية الزراعة من حيث توفيرها سبل العيش لأعداد كبيرة من السكان، فإن الصناعة وقطاع الخدمات في كثير من البلدان النامية في المنطقة كانا هما المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع كبير في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. ولذا فإن التصدي لإهمال الزراعة يكتسي أهمية حاسمة للحد من الفقر وعدم المساواة. وتشمل الخيارات الممكنة التنوع الشامل لمحاصيل عالية القيمة، والتركيز على الجودة والمعايير، والاستثمار في البحوث والتنمية ورأس المال البشري بغية زيادة الإنتاجية الزراعية.

٦٣ - كما ينبغي أن تشدد السياسات على تنمية القطاع الريفي غير الزراعي من خلال رعاية التصنيع الريفي عن طريق الصناعات الصغيرة. ومن شأن ذلك أن يقوي الروابط بين الزراعة والقطاعات غير الزراعية، بنشوء روابط بين العوامل الخلفية والأمامية وبين الإنتاج والاستهلاك ضمن الزراعة وبين الزراعة والقطاعات غير الزراعية. ومن شأن نمو الإنتاجية الزراعية والروابط الاستهلاكية الناشئة عن زيادة الدخل الريفي أن يدفعوا بالاقتصاد الريفي إلى مزيد من النشاط. وعلى سبيل المثال، فإن الدخل الناتج عن قطاع الملابس الجاهزة في بنغلاديش أدى إلى آثار جانبية كبيرة على الطلب على السلع والخدمات غير التجارية، مما خلق أثراً إيجابياً على ديناميات الفقر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية وعلى تنمية وتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الروابط بين العوامل الخلفية والأمامية. ومما له أهميته أنه، بغية الحد من مخاطر الانحباس في مرحلة إنمائية يهيمن عليها انخفاض الأجور والإنتاجية مع تكتيف اليد العاملة، فإن على البلدان أن تعزز الربط بين الأجور والإنتاجية باستخدام سياسات ملائمة تتعلق بالأجور وأسواق العمل.

٦٤ - كما تتطلب رعاية التنمية الريفية والتصنيع الريفي وجود نظام مالي يأخذ بالشمولية ويتيح إمكانية حصول الفقراء على المنتجات والخدمات المالية، خاصة وأن جانباً كبيراً من السكان، ولاسيما الفقراء وعمال القطاع الريفي، لا يزال مستبعداً من الحصول على الخدمات المالية. ويمكن للسياسة المالية العامة هنا أن تؤدي دوراً هاماً في رعاية مزيد من النمو الشامل، نظراً لقدرتها على التأثير على أسعار الائتمان وحجمه، وفي دعم إطار يشجع تنمية قطاع مصري نشط موجه نحو المهمشين حالياً.

٦٥ - كما يمكن لصناع السياسة أن يجعلوا النمو أكثر شمولاً بتوجيه الإنفاق العام نحو توسيع المساواة في الفرص. وبالفعل فإن تحليل القياس الاقتصادي يبين أنه عندما تُحدث الحكومات زيادة في الإنفاق العام، فإن الشمولية الاجتماعية تشهد تحسناً ينعكس في الرقم القياسي. ويشمل هذا الإنفاق مجالات من قبيل الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي. كما يشمل محاولات زيادة كفاءة الإنفاق الموجود وفعالته وتوجيهه نحو التنمية. وفي بعض البلدان، مثل سري لانكا، يفسر تنامي عدم المساواة أساساً بزيادة التفاوت بين الأسر في الحصول على التعليم والوصول إلى الهياكل الأساسية. وهناك عامل آخر مهم يتمثل في تركيز السياسة على التنمية الاقتصادية الإقليمية - أي توجيه اهتمام خاص لمساعدة الفئات الأكثر استحقاقاً وضعفاً في كل منطقة - بغية تخفيف التفاوت بين المناطق.

٦٦ - ويتعين على الحكومات أن تحسن نوعية القوى العاملة بغية زيادة قدرة العمال على الحصول على عمل، وزيادة إنتاجيتهم، ومعالجة مسألة عدم المساواة في الفرص. وتمثل إحدى طرق القيام بذلك في زيادة الاستثمار في التعليم. وتمثل طريقة أخرى ففي زيادة الوصول إلى نظم الصحة وتحسين القدرة على تحمل تكاليفها. فلإنفاق العام على الصحة والتعليم أثر إيجابي على الشمولية الاجتماعية يعادل ضعفي أثر الإنفاق العام الكلي. ومع ذلك، لا يوجد بين الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما يخصص ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر فلإنفاق العام على الصحة، وهي النسبة التي توصي بها شبكة حلول التنمية المستدامة. وفي كثير من الاقتصادات، لا يصل الإنفاق العام على الصحة حتى إلى ازي في المائة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك في بعض الاقتصادات الأكبر حجماً مثل إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والهند.

٦٧ - ومن الأسباب التي تجعل الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي منخفضاً نسبياً في كثير من الاقتصادات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كون الإنفاق الحالي غير موجه نحو التنمية بصورة كافية في كثير من الأحيان. من ذلك مثلاً تخصيص قدر كبير من الإنفاق، في كثير من الاقتصادات، للدفاع؛ ففي عدة بلدان، يتجاوز الإنفاق على الدفاع الإنفاق على الصحة والتعليم معاً. وعلى الشكل نفسه، تخصص مواد كبيرة لإعانات الدعم ولاسيما فيما يتعلق بالطاقة. وفي حين أن كبح مستويات الإنفاق غير الإنمائي المتزايدة وإلغاء أو تخفيض إعانات الدعم الضارة يثيران صعوبات سياسية، فإن انخفاض أسعار النفط مكّن عدة بلدان من خفض إعانات الدعم التنافسية وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. وستوفر تدابير السياسة هذه مزيداً من الدعم لجهود هذه البلدان الرامية إلى تدعيم المالية العامة والإفراج عن موارد مالية إضافية لاستخدامها لأغراض النمو الشامل. ومن شأن

تخفيض الإنفاق غير الإنمائي أن يساعد على تحرير موارد هامة لاستخدامها في تقوية الإنفاق الاجتماعي وفي التصدي للثغرات الكبيرة في الهياكل الأساسية التي تعيق تنمية المنطقة، ولاسيما تلك الثغرات في القطاع الريفي.

٦٨ - وهناك عامل آخر يحد من إمكانية زيادة فعالية الإنفاق العام في المنطقة وهو أن العائدات الضريبية منخفضة تماماً في كثير من البلدان. وباستخدام مؤشر الشمولية لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمؤشرات الفرعية المتصلة به، يمكن للمرء أن يلاحظ أن ارتفاع مستويات العائدات (كنسبة مئوية من الناتج) لم يكن له أثر كبير على الشمولية الاقتصادية في المنطقة، الأمر الذي يوحي بأن السياسة الضريبية فيها لم تنجح في إعادة توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن ارتفاع مستوى العائدات أدى إلى زيادة في الشمولية الاجتماعية مما يبرز أهمية العائدات في تمويل الإنفاق الموجه نحو التنمية بغية توسيع نطاق المساواة في الفرص في المنطقة.